جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

حركة وتنقل السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية: توجهات سياساتية عامة

PALESTINIAN POPULATION MOVEMENT IN THE PALESTINIAN TERRITORIES: POLICY-ORIENTED PERSPECTIVES

مجدي المالكي

Majdi Al Malki

سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت 1/2012 (عربي)

نموذج المؤتمرات والمناسبات العامة

Birzeit University Working Paper 2012/1(ARA)

Conferences & Public Events Module

Editor-in-Chief: Asem Khalil

Editorial Board: Yaser Amouri, Raed Bader, Helga Baumgarten, Youssef Courbage, Philippe Fargues, Roger Heacock, Marwan Khawaja, Ray Jureidini, Mahrene Larudee Majdi Al-Malki, Magid Shihadeh, Abdel-Karim Barghouthi.

2012

*** Co-Sponsored by the Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies (IALIIS) - Birzeit University (BZU) and the International Development Research Center (IDRC). The views expressed in this publication cannot in any circumstances be regarded as the official position of the above mentioned organizations. The IALIIS can be reached at: ialiis@birzeit.edu**

Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies – Birzeit University

Birzeit University Working Paper Series

حركة وتنقل السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية: توجهات سياساتية عامة

د. مجدي المالكي

تعتبر ظاهرة الهجرة بأنواعها المختلفة، من الظواهر الديموغرافية والاجتماعية الأساسية في تحديد تغيير حجم السكان وتشكيل تركيبته النوعية والعمرية، ولها آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية في كل من مناطق المنشأ ومناطق الاستقبال. لذلك اهتم صانعوا السياسات برصد هذه الظاهرة للتقليل من آثارها السلبية والتعظيم من أثارها الإيجابية من خلال التخطيط التنموي الرشيد ورسم السياسات الوطنية. في هذا السياق ترصد هذه الورقة السياساتية ظاهرة تنقل وحركة السكان الفلسطينيين من خلال رصد الهجرة الداخلية والخارجية والعائدة، بهدف الخروج بمقترحات سياساتية عامة تساهم في النقاش حول تبعات وآثار هذه الظاهرة وكيفية الاستفادة منها في مجالات التخطيط التنموي.

ولا بد للإشارة بداية، أن دراسة الهجرة تعني دراسة نسق حركي متعدد العناصر المتفاعلة فيما بينها. لذلك فإن رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الفلسطينية بأنواعها المختلفة، واقتراح سياسات اجتماعية محددة حولها، يتطلب توفر بيانات ومعلومات شاملة ودقيقة، وهو ليس بالأمر السهل فلسطينيا. ومن أهم هذه العناصر التي يجب توفر بيانات حولها هو واقع المهاجرين وسماتهم الاجتماعية والاقتصادية في ظل البيئة التي تنشئ وتحفز ظاهرة الهجرة، ومجمل سمات العائدين وسلوكياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وظروف مناطق أو بلدان المقصد، ومجمل الشبكات المرتبطة بظاهرة الهجرة في مناطق أو بلدان المنشأ والمقصد. وهذه البيانات ما زالت غير متوفرة في المسوح الفلسطينية والدراسات ذات العلاقة. كما ينبغي توفير بيانات كيفية حول الأسر المهاجرة والعائدة، وطبيعة المشاكل التي تواجهها في كافة المجالات، بالإضافة إلى توفير بيانات عن ما هو متوفر من برامج وسياسات لدى المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية المختلفة في هذا المجال، وهو ما يفوق حدود وإمكانات هذه الورقة. لذلك تستند هذه الورقة أساسا على نتائج المسوح والتعدادات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي لا توفر سوى صورة جزئية عن الظاهرة قيد الدراسة.

BIRZEIT UNIVERSITY

1 - هامشية ظاهرة الهجرة الداخلية في الأراضي الفلسطينية[1]:

تظهر نتائج تعداد عام 1997 وعام 2007 إلى هامشية ظاهرة الهجرة الداخلية في الأراضي الفلسطينية. فبالرغم من أن نسبة الذين لديهم مكان إقامة سابق داخل الأراضي الفلسطينية قد بلغت 14% من مجمل السكان عام 1997 وحوالي 11% عام 2007 إلا أنها كظاهرة ديموغرافية بقيت هامشية. فاتجاهات الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتسم أساسا بالتبادلية كون الزواج والمرافقة هما الدافعان الرئيسيان لهذه الهجرة وليس العمل، حيث أنه لم تبرز مراكز استقطاب أو طرد واضحة بين التجمعات السكانية الثلاثة (مدينة وقرية ومخيم).

كذلك يلاحظ أنه لا توجد مراكز استقطاب على مستوى المحافظات، حيث تظهر البيانات أن محافظة رام الله والبيرة تعتبر الاستثناء من حيث قدرتها على استقطاب المهاجرين، فهي الأكثر جذبا من بين المحافظات الأخرى وتصل نسبة المهاجرين فيها إلى 3.7% من مجمل سكان المحافظة، وذلك بسبب تركز الدوائر الحكومية فيها، والمنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية، والبنوك والشركات الخاصة الكبيرة، مثل شركة الاتصالات الفلسطينية وغيرها من استثمارات القطاع الخاص التي توفر فرص عمل للوافدين من مناطق شمال الضفة الغربية وجنوبها. وفي قطاع غزة تبرز محافظة شمال غزة كأكبر مستقبل للمهاجرين داخليا في القطاع بنسبة 6.5% من إجمالي سكان المحافظة.

وفيما يتعلق بالمحافظات الأقل جذبا (الأكثر طردا) للمهاجرين داخليا من بين محافظات الضفة الغربية، تبرز محافظة القدس التي تعاني من العزلة عن باقي الأراضي الفلسطينية وتخضع لسياسات تضييق في كافة جوانب الحياة من قبل سلطات الاحتلال، بينما تبرز محافظة رفح في قطاع غزة كأكثر المناطق طردا للسكان.

[1] لمزيد من التفاصيل حول الهجرة الداخلية أنظر (المالكي وشلبي 2000) و (محمد دريدي 2009).

وتشير البيانات إلى توجه آخر في الهجرة الداخلية وهو الهجرة بين التجمعات السكانية من النوع نفسه، أي بين التجمعات الحضرية نفسها، وتبلغ نسبة هؤلاء حوالي 7% من إجمالي سكان الضفة الغربية. وكذلك الحال بالنسبة للتجمعات الريفية والمخيمات، وهو ما يؤكد عدم وجود مراكز استقطاب واضحة.

وبالنسبة لخصائص المهاجرين داخليا الاجتماعية، تشير هذه البيانات إلى أن غالبيتهم من الإناث (60%) وهذا ينسجم مع سبب الهجرة الداخلية الرئيسي وهو الزواج والمرافقة. كما أن غالبيتهم متزوجون (73%) وأن ربعهم من أرباب الأسر. وتتركز النسبة الأكبر من المهاجرين داخليا حول الفئة العمرية (25–39) حيث تبلغ نسبة هؤلاء ما يقارب ثلث المهاجرين داخليا. ويتمتع المهاجرون داخليا بمستويات تعليم أعلى من مجمل السكان، وهو ما يميزه عن كثير من مجتمعات العالم الثالث. وتشير هذه البيانات إلى أن النسبة الغالبة من المهاجرين داخليا هم من اللاجئين وتبلغ نسبتهم حوالي 61% من إجمالي المهاجرين داخليا عام 2006 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، 21).

إن ضعف الهجرة الداخلية في الأراضي الفلسطينية مرتبط بعدة عوامل تميزه عن باقي بلدان العالم الثالث، والبلدان العربية المجاورة التي شهدت خلال القرن الماضي هجرات داخلية كثيفة، وتحديدا من الريف إلى الحضر. أهم هذه العوامل هي:

1) لم تبرز في الضفة الغربية مراكز صناعية أو عاصمة سياسية وإدارية تتميز بنمو حضري كما هو الحال في الدول المجاورة بسبب سياسات الاحتلال الصهيوني، فتطورت المدن المتوسطة الحجم كمراكز تجارية وخدمية بوتيرة بطيئة ومتشابهة لتخدم مجموعة من سكان القرى والمخيمات المجاورة، وبذلك لم تشكل هذه المدن مراكز جذب للقوى العاملة الريفية، بل للمستهلكين الريفيين الذين يأتون إليها خلال النهار ويعودون مساءً إلى قراهم.
2) حركة العمالة الريفية اتجهت نحو أسواق العمل الإسرائيلية والمستوطنات القريبة من أماكن سكناهم، حيث وفرت فرص عمل بأجور عالية مقارنة بأسواق العمل المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما حد من حجم العمالة المهاجرة إلى المدن الفلسطينية.

3) لقد ساهم تطور وسائل النقل، وقرب التجمعات الفلسطينية جغرافيا من بعضها البعض، بسبب صغر مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، في منع الهجرة الداخلية واستبدالها بحركة التنقل اليومية.

4) ساهمت مجمل العوامل السابقة في تغيير مفهوم الفصل بين المدينة والقرية الذي كان سائدا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أي أن أسلوبي الحياة في المدينة والقرية أخذا بالتقارب بفعل التفاعل المستمر وحركة السكان بينهما، كما أن انتشار الأنماط الاستهلاكية المدينية في الريف الذي ترافق مع الحصار الاقتصادي والثقافي الذي فرضه الاحتلال على المدن، قد ساهم في تعزيز التقارب في أنماط الحياة السائدة في التجمعات السكانية الفلسطينية المختلفة، وهو ما حد من الهجرة الداخلية.

من المتوقع أن تتركز الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة الداخلية إن استمرت في النقاط التالية:

- اتساع الفجوات الاجتماعية الطبقية والجهوية في المناطق المستقبلة وتحديدا مدينتي رام الله والبيرة، وتصاعد حدّة المنافسة على فرص العمل وبالتالي اشتداد مظاهر التمييز الجهوي بين أهالي المحافظة والمهاجرين إليها حديثا.
- تضخم سريع في عدد سكان محافظة رام الله والبيرة وزيادة متسارعة في الطلب على الخدمات العامة فيهما (مياه، كهرباء، مرافق صحية ...إلخ).
- اتساع حجم الطبقة الوسطى في مدينتي رام الله والبيرة، وتناقص في حجم هذه الطبقة في المحافظات المصدرة للمهاجرين داخليا. وهو ما سيساهم في اتساع الفجوة في التطور المديني لتلك المدينتين مقارنة مع المدن الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تزايد في تمركز الاستثمارات الاقتصادية في محافظة رام الله والبيرة واتساع الفجوة في الأسعار ومستويات المعيشة مقارنة بالمحافظات الأخرى.
- سيكون لهجرة السكان من منطقة القدس أثارا سياسية سلبية خاصة في ظل الإجراءات الإسرائيلية المتسارعة لتهويدها.

2 - الهجرة الخارجية: صعوبات منهجية ونتائج محدودة

لا شك بأن دراسة ظاهرة الهجرة الخارجية بشكل معمق تحتاج إلى معلومات دقيقة ومكتملة ومتجددة، وهو ما يتطلب نظام متقدم لجمع المعلومات، مثل نظام التسجيل السكاني المستمر والذي يصعب توفيره في معظم الدول النامية، لذلك يلجأ الديموغرافيون للمصادر البديلة مثل التعدادات والمسوحات السكانية. وبالإجمال فإن مصادر البيانات التي يمكن أن نستقي منها بيانات الهجرة الخارجية تتركز في: التقارير الإدارية لسلطات الهجرة والجوازات، وتأشيرات الدخول والخروج، وتسجيلات الموانئ للوصول والمغادرة، والتسجيلات المتصلة للسكان، والتعدادات السكانية، والمسوحات السكانية. ولكل من هذه المصادر عيوبا تقلل من درجة الاعتماد عليها لوحدها في الحصول على بيانات دقيقة عن الهجرة الخارجية.

وبالنسبة لمصادر البيانات المتوفرة فلسطينيا عن الهجرة، فقد اقتصرت أساسا على المسوح الأسرية والتعدادات التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبعض المؤسسات البحثية غير الحكومية. أما بخصوص مصادر البيانات الرسمية مثل بيانات الحدود والمعابر، فإنها توفر فقط أعداد القادمين والمغادرين من والى الضفة الغربية حيث يتم توثيق دخولهم أو خروجهم من قبل إدارة المعابر والحدود. ولا يتوفر من خلال هذه البيانات خصائص المغادرين والقادمين أو سبب الزيارة ومدتها وغير ذلك، ويعود ذلك إلى السيطرة الإسرائيلية الكاملة على نقاط العبور، وعدم تزويد الجهات الفلسطينية بهذه البيانات. ولم تعد تتوفر هذه البيانات في قطاع غزة منذ شهر حزيران عام2007 نتيجة للأوضاع السياسية السائدة في القطاع وحالة الإرباك التي تسود في عمل معبر رفح. وفيما يتعلق ببيانات سجل السكان والتسجيل المدني فإنها توفر بيانات حول مكان إقامة الفرد ولكن لا يتم تجديد هذه البيانات بصورة دورية وعاجلة بسبب عدم وجود قانون مرتبط بحوافز أو عقوبات لإجبار المواطنين على المبادرة للتوجه لتبليغ عن تغيير مكان إقامتهم في حال حدوث ذلك، بالإضافة إلى أن سجل السكان غير مرتبط مع نقاط العبور وبهذا لا يمكن من خلاله الحصول على بيانات الهجرة الدولية.

في هذا السياق يمكننا اعتبار المسح الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الهجرة في الأراضي الفلسطينية عام 2010، من أهم المسوح في هذا المجال. وبالرغم من أهمية هذا المسح، إلا أنه عانى منهجيا من عدة نقاط ضعف، أهمها أنه لم يقدم لنا أية معلومات عن المهاجرين الذين هاجروا مع أسرهم، أي الأسر المهاجرة بالكامل والتي لا يوجد في الأراضي الفلسطينية من يقدم معلومات عنها خلال

تنفيذ المسح. وهذا القصور تعاني منه كافة المسوح المتعلقة بالهجرة الخارجية والتي ليس بمقدورها توفير بيانات عن الهجرة الخارجية الخارجة، وإن كانت تقدم بيانات مهمة عن الهجرة الداخلية والعائدة. كذلك ركز المسح أساسا على الخروج بتقدير عدد المهاجرين أو العائدين، لذلك كانت فاعليته محدودة في مجال توفير المعلومات لفهم عملية الهجرة والعوامل المؤثرة فيها سوسيولوجيا، ومفاعيلها في المجتمع الفلسطيني وانعكاساتها على السياسات الاجتماعية.

ويمكننا إيجاز بعض نتائج هذا المسح فيما يلي:

1) أن الهجرة الخارجية في الأراضي الفلسطينية هي هجرة مؤقتة، وتتم بهدف التعليم أولا والعمل ثانيا والمرافقة ثالثا. وتشير هذه النتائج إلى أن حوالي 6.7% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لديها مهاجر واحد على الأقل. وقدر معدل المهاجرين السنوي خلال السنوات 2005-2009 بحوالي 6570 مهاجر، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011، 58).
2) يقيم معظم هؤلاء المهاجرين في الدول العربية (52% منهم)، خاصة الأردن (23.5%)، والخليج العربي (20.4%)، وبقية الدول العربية (8.12%). واستقرت نسبة كبيرة منهم في الولايات المتحدة الأمريكية (21.6%)، وباقي الدول الأجنبية (26%)، فيما لم يجر تحديد إقامة 0.4% من هؤلاء المهاجرين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011، 60). وهذا يعني أن نسبة كبيرة منهم هجرتها مؤقتة، خاصة المهاجرين إلى دول الخليج العربي التي اتخذت إجراءات تحد من بقاء المهاجر فيها لفترات طويلة، بالإضافة إلى أن هؤلاء، في العادة، ذوي تحصيل علمي مرتفع، ويراكمون خبراتهم أثناء عملهم في دول الخليج. وهذا يجعل منهم فئة ذات أولوية في تنظيم هجرتها وفي التواصل معها.

ويدعم هذا الاستنتاج أن معظم المهاجرين الفلسطينيين إلى الخارج منذ العام 2000 لم يحصلوا على جنسيات البلد الذي هاجروا إليه، حيث بلغت نسبتهم 57.5% من مجموع المهاجرين منذ العام 2000 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011، 61).

3) شكل الحصول على التعليم والتدريب السبب الرئيسي للهجرة (34.4%)، يليه الأسباب الاقتصادية (28.3%)، والمرافقة (21.9%). والنسبة الباقية من المهاجرين هاجروا لأسباب أخرى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 63). وإذا استثنينا المرافقين لذويهم (هؤلاء لم يكونوا أصحاب

قرار الهجرة) فإننا نلاحظ أن نصف المهاجرين غادروا البلاد للحصول على التعليم، والنصف الآخر يهدف إلى تحسين أوضاعه الاقتصادية. وتفيد نتائج المسح أن 42% من المهاجرين (لا يشمل المرافقة) ملتحقين حاليا بالتعليم. والاستنتاج العام الذي يمكن الخروج به من هذه النسب هو أن ظاهرة الهجرة هي مؤقتة أساسا.

4) تنسجم بيانات مستويات تعليم المهاجرين عند هجرتهم مع دوافع الهجرة وتؤكد الاستنتاج السابق. فالنسبة الأكبر تحمل شهادة التوجيهي (شكل 1)، وهؤلاء في الأغلب يسعون إلى متابعة تعليمهم. بينما الفئة الأخرى (التي في الأغلب هاجرت بهدف العمل) يغلب عليها هجرة حملة الشهادات (هجرة الكفاءات). وفي الوقت نفسه توجد نسبة مهمة من المهاجرين الذين لا يحملون مؤهلات علمية (هجرة الأيدي العاملة غير الماهرة). وتتطلب هاتين الفئتين تدخلات سياساتية مختلفة لمعالجة احتياجاتها، سواء على مستوى تنظيم الهجرة، أو على مستوى التواصل معهم في المهجر، وتوفير تسهيلات مناسبة لتعظيم الاستفادة من عوائد هجرتهم.

شكل 1: المهاجرون الفلسطينيون حسب مستويات تعليمهم عند الهجرة

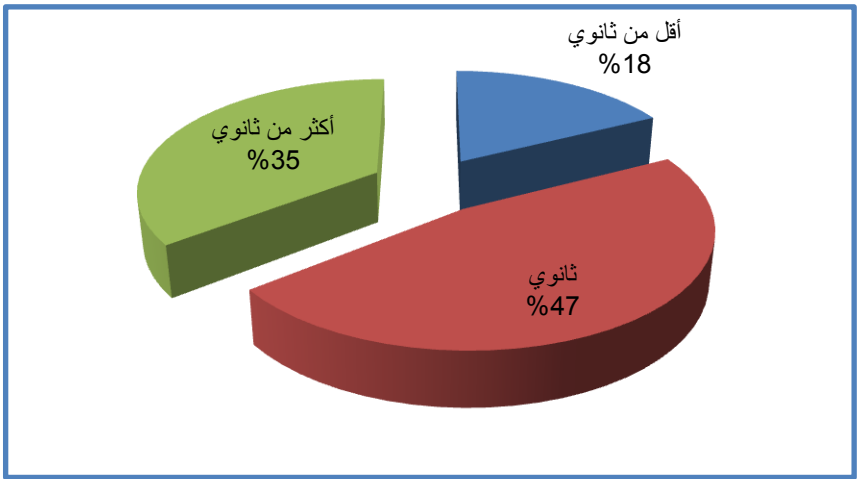

5) وبينت نتائج المسح أن المهاجرين كانت تنتظرهم وظائف في البلد الذي هاجروا إليه قبل توجههم له (42%)، ويشكل هؤلاء الغالبية العظمى من المهاجرين سعيا وراء العمل، فهناك نسبة كبيرة هاجرت بهدف متابعة التعليم. وهذا يفسر أن معظمهم (82% منهم) وجدوا عمل خلال السنة الأولى من إقامتهم في البلد الذي هاجروا إليه. ويعمل غالبية هؤلاء في مهن تتطلب مهارات وشهادات (59%)، وهذا يشير

إلى فرص مراكتمهم للخبرة، وإمكانية الاستفادة من هذه الخبرات في الوطن. خاصة أن النسبة الأكبر من المهاجرين تعمل حاليا في مهن قريبة من مهنها السابقة، وتحديدا المتخصصون والفنيون. وهذا يعني مواصلة مراكمتهم خبراتهم، وهو ما يسمح بالإدعاء أن هذه الخبرات تدعم الاقتصاد المحلي في حال توفير السياسات المناسبة للاستفادة منها محليا.

6) أفاد 15% من المهاجرين أنهم حولوا أموال إلى ذويهم، وقد استخدمت هذه التحويلات في توفير الاحتياجات اليومية، وفي شراء السلع المنزلية، وفي الصرف على التعليم، والعلاج. بينما نسبة قليلة (10%) يجري صرفها في مجالات استثمارية. وهذا ينسجم مع سبب الهجرة (تحسين الوضع الاقتصادي). لكن ضعف توجيه هذه التحويلات نحو الاستثمار المحلي يثير تساؤلات مهمة حول مدى معرفة المهاجر بفرص الاستثمار في السوق المحلي، أو ثقته في هذا السوق.

إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الخارجية عديدة ومتنوعة تصيب كافة مناحي حياة المجتمع الفلسطيني الذي عرف هذه الهجرة منذ ما يزيد عن قرن، وبالتالي سنقتصر هنا على ذكر أهمها:

- ساهمت الهجرة الخارجية في إعادة إنتاج الثقافة الاجتماعية المحافظة بسبب هجرة الفئات الاجتماعية الأكثر تنويرا وتعليما، وبسبب تأثر نسبة عالية من المهاجرين بالثقافة المحافظة السائدة في بعض الدول المستقبلة، كدول الخليج والسعودية والأردن...الخ[2]. وقد ينطبق هذا التعميم على مناطق معينة في الضفة الغربية وقطاع غزة التي شهدت هجرات المتعلمين فيها إلى دول الخليج، وتحديدا محافظات شمال الضفة الغربية. بينما لا ينطبق هذا التعميم على المناطق الريفية في محافظة رام الله والبيرة مثلا، والتي ساهمت الهجرات منها إلى دول أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة في تقبل بعض السلوكيات الليبرالية والانفتاح على الثقافة الغربية[3]، خاصة أن المهاجرين في هذه المناطق كانوا من الأسر الفلاحية الفقيرة وغير المتعلمة.
- ورغم أن الهجرة الخارجية قد ساهمت في حرمان المجتمعات المحلية في الأراضي الفلسطينية من الرأسمال الاجتماعي والسياسي، إلا أن هذه الهجرة قد ساهمت أيضا في تنمية بعض هذه المجتمعات من حيث تطوير بناها التحتية والخدماتية، وتحسين مستوياتها المعيشية من خلال مساعدات وتحويلات أبناء هذه

[2] لمزيد من التفاصيل حول الآثار الاجتماعية والثقافية المحافظة للهجرة الخارجية أنظر (هلال 2008).

[3] للمزيد من التفاصيل أنظر (المالكي والشلبي 1994).

المجتمعات في المهجر. كما ساهمت هذه المساعدات في خلق فرص عمل محلية وتنويع الأنشطة الاقتصادية فيها، خاصة في المناطق الريفية التي شهدت هجرات خارجية واسعة تاريخيا باتجاه دول أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة، مثل قرى شرق مدينة رام الله والبيرة، وهو ما ساهم في تقليص اعتمادية سكانها على العمل في أسواق العمل الإسرائيلية (المالكي والشلبي 1994، 49).

- ساهمت الهجرة الخارجية في خلق رأسمال بشري هام في الخارج من خلال التعليم والتكوين المهني وتعزيز الخبرات، كما ولدت رأسمالا اقتصاديا هاما في العديد من الحالات، إلا أن هذا الرأسمال البشري والاقتصادي بحاجة لسياسات واضحة ومحفزة لاستقطابها واستثمارها في خدمة العمل التنموي في الأراضي الفلسطينية.

3 - الهجرة العائدة: مصدر للرأسمال البشري والاقتصادي.

بلغت نسبة العائدين عام 1997 حوالي 10.5% من مجمل السكان، وحوالي 7.7% عام 2006. ويتسم الأفراد العائدون بسمات تميزهم عن مجمل الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أظهرت نتائج التعدادين (تعداد عام 1997 وعام 2007) والمسوح المختلفة التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن الهجرة العائدة للضفة الغربية وقطاع غزة تتغلب فيها نسبة الذكور عن الإناث. وتتسم الهجرة العائدة، أيضا، بانخفاض نسبة اللاجئين مقارنة مع نسبة اللاجئين من إجمالي السكان، وتتسم، كذلك، بارتفاع مستويات التعليم مقارنة بمستويات التعليم لمجمل الأفراد في الضفة والقطاع. كما يتسم الأفراد العائدون من الخارج، من حيث توزعهم حسب الفئات العمرية، بسمة الشباب، بسبب ارتفاع نسبة الأفراد ضمن الفئات العمرية الشابة، وانخفاض نسبة من تقل أعمارهم عن 15 سنة، وهم بذلك يختلفون عن السمة العامة للمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وهي أنه مجتمع فتي تغلب فيه نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وقد تكون هذه السمة هي المسبب لسمة أخرى يتسم بها العائدون من الخارج من حيث الحالة الزواجية لهم، حيث أن نسبة عالية من هؤلاء في الفئة العمرية فوق 12 سنة من المتزوجين، ونسبة قليلة ممن لم يسبق لهم الزواج مطلقا، في حين أن النسبة الأعلى من بين مجمل السكان ضمن هذه الفئة العمرية هم ممن لم يسبق لهم الزواج مطلقا، ونسبة قليلة من المتزوجين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، 23).

كما يتسم العائدون فوق سن عشر سنوات بارتفاع نسبة العاملين منهم في مهن تتطلب مستويات تعليم عالية نسبيا، وانخفاض نسبة العاملين منهم في مهن لا تتطلب مثل هذه المستويات مقارنة بتوزع إجمالي السكان ضمن هذه الفئة العمرية، وتنطبق هذه الحالة على الذكور كما تنطبق على الإناث، وغالبا ما يرتبط ذلك بارتفاع مستويات التعليم لدى العائدين مقارنة بالسكان والذي يشمل كلا الجنسين أيضا.

ولا شك بأن العوامل السياسية هي العوامل الرئيسية في عودة عدد من الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزة من خارجهما قبل عام 2000. وتتمثل هذه العوامل في قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وما رافقه من عودة جزء من الفلسطينيين الذين كانوا منخرطين في صفوف الثورة الفلسطينية، أو في أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها. وتتمثل أيضا، على الصعيد الإقليمي في اندلاع حرب الخليج وما رافقها من طرد عدد من الفلسطينيين من بعض دول الخليج، وخاصة الكويت، وعودتهم للضفة والقطاع. يضاف إلى ذلك تأثير بعض العوامل الاجتماعية في عودة بعض الفلسطينيين من الخارج، وبخاصة الزواج، في حين أن العوامل الاقتصادية كانت محدودة التأثير في عودة الفلسطينيين من الخارج، وهو أمر متوقع بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، ومحدودية فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة (المالكي والشلبي 2000).

وأظهرت نتائج مسح الهجرة عام 2010 أن هناك ما بين 5–7 آلاف عائد سنويا للأراضي الفلسطينية خلال السنوات الخمس الماضية، وقد انخفضت نسبة العائدين بعد عام 2000 بسبب الانتفاضة الثانية وما رافقها من إجراءات إسرائيلية قمعية. وكانت النسبة الأكبر من العائدين قد عادوا من الأردن (36%) ومن دول الخليج (29%). وفيما يتعلق بسبب العودة كان سبب العودة الأساسي بعد عام 2000 هو الزواج ولم شمل الأسرة وانتهاء فترة التعليم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011، 30–31).

وتظهر نتائج هذا المسح أن ربع العائدين بعد عام 2000 والذين سبق لهم أن أقاموا في الأراضي الفلسطينية قبل هجرتهم منها، قد قاموا بتحويل أموال إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكانت البنوك هي الطريقة الرئيسية التي كانوا يستخدمونها لتحويل هذه الأموال. ويذكر أن 3.6% من هؤلاء العائدين يحصلون على رواتب تقاعدية من بلد المهجر.

وتبين هذه النتائج أن نسبة قليلة من هؤلاء العائدين استخدموا الأموال التي حولوها إلى الأراضي الفلسطينية في إنشاء مشروع استثماري، حيث أفاد 10% من العائدين أن تحويلاتهم استخدمت لهذا الغرض. بينما الاستخدام الأكثر انتشارا هو المصاريف اليومية للعائلة (83% من مجموع هؤلاء العائدين) والتعليم (41%) والعلاج (39%). وهذا يؤكد سبب الهجرة الخارجية والذي يتركز في التعليم وتحسين مستويات المعيشة. ويبدو أن العودة لا تهدف أساسا لإقامة مشاريع استثمارية، خاصة في ظل الظروف السياسية الراهنة غير الملائمة للاستثمار الكبير.

وبالنسبة للصعوبات التي تواجه العائدين، تظهر نتائج المسح أن إيجاد فرص عمل مناسبة هي الصعوبة الأهم (60% من العائدين)، يليها ارتفاع تكاليف المعيشة، وصعوبات في إيجاد مراكز ترفيه. أما نسبة العائدين الذين يواجهون مشاكل مع البيئة الاستثمارية فهي محدودة نسبيا (9%). مع العلم أن نصف العائدين لا يواجهون مشاكل. وتشير الصعوبات التي يواجهها العائدون إلى ضرورة توفير مؤسسات رسمية تساعدهم على إعادة تكيفهم في الوطن، وتساعدهم في تجاوز الصعوبات التي يواجهونها نفسيا وثقافيا خاصة بالنسبة للمرافقين والذين هم غالبا في سن المراهقة ويشعرون أكثر من غيرهم بالغربة في الوطن وصعوبات في الاندماج.

ولا شك بأن للهجرة العائدة آثار اجتماعية واقتصادية هامة؛ ويتوقف ذلك على سمات العائدين الاجتماعية والمهنية والاقتصادية وسياسات دمجهم المتبناة وطنيا. فقد يساهم العائدين من مجتمعات المهجر المختلفة في إثراء التنوع الثقافي في المجتمع الفلسطيني، كما قد يساهمون في إغناء المجتمع بالطاقات والخبرات العائدة، علاوة على ما يجذبونه معهم من رأسمال اقتصادي هاما في العديد من الحالات. بالمقابل أيضا قد يكون للهجرة العائدة آثارا سلبية إذا اقتصرت على الأيدي العاملة غير الماهرة والتي لم توفق في المهجر، أو غيرهم من الفئات الاجتماعية غير المنتجة التي ستثقل على الاقتصاد المحلي في حال عودتها.

4 - توجهات عامة في مجال السياسات:

لا بد من الإشارة بداية إلى أن مسؤولية التعاطي مع ظاهرة الهجرة بأنواعها هي مسؤولية الدولة ومؤسساتها بالدرجة الأولى التي من واجبها العمل على تطوير البيئة المواتية التي من شأنها الحد من التبعات السلبية

للظاهرة وتعزيز إيجابياتها، رغم غياب السيادة الكاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية الذي يشكل عائقا أساسيا يحد من قدراتها على التخطيط التنموي، أو على القيام بدورها المنظم والرقابي بشكل فعال. في هذا السياق يمكننا اقتراح التوجهات السياساتية التالية:

1) بخصوص الهجرة الداخلية، ورغم هامشية هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني، إلا أن هناك حاجة للانتباه للمحافظات الجاذبة أو المستقطبة، وتحديدا محافظة رام الله والبيرة، كي تأخذ السلطات المحلية فيها والمؤسسات الرسمية تبعات هذه الهجرة ضمن خططها الإستراتيجية وسياساتها الاجتماعية والاقتصادية. فهذه الهجرة، إن استمرت، قد تؤدي إلى زيادة لافتة في الطلب على الخدمات الأساسية التي لا بد للسلطات المحلية تلبيتها، وخاصة في مجال توفير المياه والكهرباء والسكن والتعليم والمرافق الصحية وغيرها. كما أن تسارع هذه الهجرة إلى المحافظة سيؤدي إلى تحولات اقتصادية واجتماعية قد تكون لها سلبيات كبيرة إن لم يحسن التخطيط لها، مثل تزايد الفجوات الطبقية، وبروز أحياء الفقر في ظل ارتفاع سريع في أسعار العقارات وأسعار المواد الاستهلاكية الأخرى. إن معالجة هذه الظاهرة والتخفيف منها تقوم على أساس تجنب المركزية في التنمية الاقتصادية المحلية وتوجيه الدعم والاستثمارات إلى المناطق والمحافظات الأقل نموا.
2) أما بخصوص الهجرة الخارجية، فإن النسبة الغالبة منها يستهدف التعليم أو تحسين الأوضاع المعيشية حسب نتائج مسح الهجرة 2010 الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . وتثير الهجرة بهدف التعليم تساؤلات عديدة عن أسبابها وكيفية الحد منها. وقد يعود سبب هذه الهجرة إلى غياب سياسة وطنية واضحة ومحددة للتعليم العالي في فلسطين، حيث تفتقد لرؤية موحدة وواضحة حول دورها في عملية التنمية والذي ينعكس على طبيعة البرامج الأكاديمية التي تطرحها هذه الجامعات، ونوعية أداءها. بالإضافة إلى أسباب عديدة أخرى.

وفي هذا المجال يمكن اقتراح التدخلات السياساتية التالية:

أ – وضع خطة وطنية للتعليم العالي تترجم في سياسات واضحة تحدد دور الجامعات والمعاهد العليا في العملية التنموية، وتعزز التنسيق والتكامل فيما بينها، كما تعزز التعاون بينها وبين القطاعات الأخرى، الخاص والأهلي.

ب – إيلاء التعليم الجامعي في الأراضي الفلسطينية الأهمية المناسبة والأولوية في سلم أولويات الخطط التنموية الحكومية، وتوفير الدعم المالي الحكومي الكافي لتمكين الجامعات الفلسطينية من الخروج من أزماتها المالية المستدامة.

ت – توسيع التخصصات الجامعية بما يتلاءم مع حاجات السوق المتجددة ليجد الطلبة الفلسطينيين التخصصات المطلوبة في جامعاتهم المحلية وتخفيف هجرتهم للبحث عنها في الجامعات الأجنبية.

ث – تعزيز الاستثمار في التعليم المهني بما يلبي احتياجات سوق العمل، ووضع برامج توعوية وتحفيزية لتشجيع الطلبة للالتحاق بهذا القطاع التعليمي.

3) أما بالنسبة للمهاجرين بهدف العمل وتحسين أوضاعهم المعيشية، فيمكن اقتراح التدخلات التالية:

i. الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الخطط التنموية وسياساتها واستراتيجياتها معطيات الهجرة الخارجية (كذلك العائدة) وسماتها وأسبابها. فوتيرة الهجرة وحجمها وأسبابها تعكس الوضع التنموي الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي برمته. وفي هذا السياق تعتبر الهجرة ظاهرة عبر قطاعية (اجتماعية واقتصادية وثقافية) لا بد من معالجتها من خلال سياسات اجتماعية تنموية متكاملة تقوم على مفاهيم العدالة وحقوق المواطنة والمساواة، والتكامل بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال سياسات اجتماعية تتجاوز الأسس الإغاثية وتبعيتها لقواعد النمو الاقتصادي، لتصبح بحد ذاتها أهدافا تنموية وطنية تتكامل مع تلك الاقتصادية في إطار كلي متكامل.

ii. تبني سياسات عامة تمنح الدولة ومؤسساتها ذات العلاقة دورا أساسيا في تيسير وتنظيم وتقنين عملية الهجرة، من خلال عقد اتفاقات دولية تسمح بتسهيل حركة القوة العاملة إلى الخارج، وتوفير عقود عمل للشباب محددة زمنيا. وفي هذا الإطار من الضروري إيجاد ضوابط على عملية التشغيل التي تتم في الخارج، بحيث يكون على غرار نظام الإعارة. ولذلك لا بد من تفعيل دور السفارات في البلدان التي لديها قدرات تشغيلية لتوفير فرص العمل والتنسيق مع المؤسسات الأكاديمية المحلية ووزارة العمل، لممارسة دورا تنسيقيا ورقابيا لتسهيل التكيف في تلك الدول ولحماية حقوق العاملين الفلسطينيين فيها.

iii. إنشاء دوائر حكومية متخصصة تهتم بشؤون المهاجرين من خلال تقديم الخدمات الإرشادية والاستشارية للراغبين في الهجرة.

iv. توفير قاعدة بيانات دقيقة وشاملة حول الكفاءات الفلسطينية المقيمة في المهجر والتي هاجرت أساسا من الأراضي الفلسطينية، وبناء شبكات من جسور التواصل معها، وتشجيعها للعودة للاستفادة من خبراتها من خلال برامج تواصل حكومية واضحة المعالم. ولا بد في هذا المجال الاستفادة من تجربة برنامج "نقل المعرفة عبر المغتربين" (TOKTEN) الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). كما يمكن

الاستفادة من تجربة برنامج باليستا (PALESTA) الذي أسسته السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1998 على شكل شبكة انترنيتية لربط العلماء والخبراء المغتربين الفلسطينيين مع الداخل، والاستفادة من كفاءات العلماء للتنمية في فلسطين (حنفي 2001، 214– 219).

v. مضاعفة اهتمام الجهات التشريعية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بتطوير البيئة الاستثمارية لتصبح أكثر استقطابا وملائمة للاستثمارات الواردة من الخارج. وإنشاء و تفعيل المؤسسات الاستشارية الرسمية التي من شأنها تقديم العون للمستثمرين الفلسطينيين والأجانب، وتيسير عملية اندماجهم في الاقتصاد الفلسطيني.

vi. تطوير آليات ووسائل لمساعدة العائدين وإعادة دمجهم في المجتمع الفلسطيني من خلال مساعدتهم في حل مشكلات السكن أو العمل أو تعليم الأبناء أو التكيف بشكل عام مع البيئة المجتمعية المحلية.

vii. تعزيز الاهتمام بقضايا الهجرة من خلال إنشاء هيئة تنسيقية استشارية دائمة تعنى بشؤون المهاجرين والعائدين، وتوفر قواعد من البيانات والمعلومات حولهم، وتقدم توصيات في مجال السياسات الخاصة بالمهاجرين والعائدين. كما ينبغي تطوير اهتمام المؤسسات البحثية بقضايا الهجرة من خلال تشجيع البحوث والمسوح المتعلقة بهذه الظاهرة.

5 - قائمة المراجع:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2009. مشروع النشر والتحليل لنتائج التعداد، *الهجرة الداخلية والعائدة في الأراضي الفلسطينية*. رام الله– فلسطين.

---. 2011. *مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية 2010*. رام الله–فلسطين.

حنفي، ساري. 2001. *هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمراكز*. رام الله: مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومؤسسة الدراسات المقدسية.

المالكي، مجدي وخميس الشلبي. 1994. *التحولات الاجتماعية–الاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية: شروط إعادة إنتاج الأسر الريفية الفلسطينية تحت الاحتلال*. مركز العمل التنموي– معا.

المالكي، مجدي وياسر الشلبي. 2000. *الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس".

هلال، جميل. 2008. الهجرة الخارجية وإنتاج السلوك المحافظ والتشكل الطبقي في الضفة الغربية وقطاع غزة. في *الحياة تحت الاحتلال في الضفة الغربية والقطاع: الحراك الاجتماعي والكفاح من أجل البقاء*، تحرير ليزا تراكي، 227–242. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.